



PROVISIONAL

A/37/PV.121
21 September 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:

السيد هولاي

(هنفاريا)

— مسألة قبرص : [٣٧] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاص

(ج) مشروع قرار

— تعليق الدورة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

من المحضر .

83-60031/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة قبرص

(أ) تقرير الأمين العام (A/37/805 and Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/37/808)

(ج) مشروع قرار (A/37/L.63)

السيد موداف (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود فسي البداية أن أقدم تعازي وتعازي بلدي لبعثة منغوليا التي فجعت في فقدان زميلنا تزوغشين ناركهو .

سيد الرئيس ، ها نحن نجتمع مرة أخرى برئاستكم القديرة للنظر ، بالجديسة اللازمة من هذه الجمعية ، في المشكلة التي تمثلها قبرص لنفسها بتمزقها الداخلي وللمجتمع الدولي كذلك .

ان بلدي تربطه بقبرص صلات ولوائه يفصل بيننا المحيط الهندي العظيم الاتساع والقارة الافريقية . ان كلا من شعب قبرص وشعب موريشيوس متنوع ومعقد وبالتالي فهو غني باختلاط التقاليد العريقة واللغات والأديان ولكن هذا الاختلاط يمكن أيضا أن يكون مشارا للمنازعات الطائفية بين المواطنين . لقد عرف كل من الشعبين نفس الطراز من الاستعمار . ونظرا لوقوعنا في مناطق استراتيجية من الكرة الأرضية ، فقد كنا محل طمع من قبل الفير ، وأهدرت تطلعاتنا المشروعة الى الوحدة الاقليمية والسيادة . اننا شعوب جزرية ولذلك فنحن معتادون على المعقلات . وفي هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، جلبتنا قبرص الى قلب مفصلة هي مفصلة تراث يبلغ عمره سبعة آلاف عام من الحضارة عاجز عن مداواة جرح لا يتعدى عمره عشرات السنين . وانه لخليق بحكمة هذه الجمعية أن تحاول ايجاد حل لهذا المأزق .

A/37/PV.121

2

ان الوثائق التي قدمها اليها كل من الطائفتين في الجزيرة ، والأمانة العامة تكشف لنا انه جرت مفاوضات متقطعة حامية الوطيس أحيانا لا تزال نتيجتها حتى يومنا هذا مشكوكا فيها . اننا في نهاية المطاف قد نتساءل عما اذا كان اسلوب هذه المناقشات نفسه والطريقة التي تجرى بها ، وكذلك المضمون البلاغي والمثالي لقراراتنا ، أمور لم تكن هي نفسها من العوامل التي أدت الى جعل هذه النتيجة أبعد منالا . ومع ذلك تبقى حقيقة وهي أننا نواجه مأزقا ظل معنا عدة سنوات وطال أمده الى حد قد يولد في نهاية الأمر نوعا من الكلال أو الاستهانة .

كما ان الانتهازية الطائفية أعطت جماعة ذات تقاليد زراعية الفرصة لضم صفوفها وتعزيز قبضتها على الأرض ، وأعطت جماعة أخرى ذات تقاليد تجارية وصناعية الفرصة للسعي الى الانطلاق الاقتصادي المنفرد وهو أمر قد تتيحه لها اتصالاتها الخاصة بالدوائر العالمية العليا . ويمكننا أن نرى في منطقة هي من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ، انقسامها واستقطابا اقتصاديا واجتماعيا من شأنه أن يسمح بتدخلات أخرى جديدة وذلك يزيد من ضعف بنية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط .

وقد يؤدي هذا كذلك الى التشكيك في جدية قراراتنا وفعالية قوات الأمم المتحدة . وهذه الشكوك يثيرها من حين لآخر صحفيون وعلماء سياسيون مختلفون وآخر نقد قرأتهم ورد في صحيفة "باكجراوندز" العدد ٢٦٢ الصادر في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣ تحت عنوان "صيانة الأمم المتحدة للمسلم : ولاية عاطلة" ان التحليل الوارد في هذا المقال يعرض حالة ٣٧٠.٠٠٠ من الأفراد المنخرطين في عمليات متعددة على مدى حوالي ٣٠ سنة . وقد لاقى أكثر من ٦٠٠ جندي منهم حتفه . وبلغت التكاليف الاجمالية حوالي ٩٧٣ مليوناً من الدولارات . ولكن ما هي محصلة كل هذا ؟

انني أقتبس هنا مما ذكره روجر بروكس مؤلف الدراسة الأخيرة المعنونة "مشروع تقييم للأمم المتحدة" حيث يتساءل (تكلم بالانكليزية) :

" ما الذي حققته هذه القوات ؟ هل دعمت خطوط الهدنة ، وعززت احتمالات السلام في المناطق التي تعمل بها ؟ ان السجل مخيب للامال . ففي حالة سيناء عام ١٩٥٦ ، والكونغو ابتداءً من ١٩٦٠ ، وقبرص ابتداءً من ١٩٦٤ ، ولبنان ابتداءً من ١٩٧٨ لم تقلل الامم المتحدة من فرص تجدد النزاع " .

(واصل كلمته بالفرنسية)

هذا رأى متزمت - بل رأى ظالم - لأنه يتجاهل الجوانب الأكثر ايجابية فسي عطياتنا هذه . ومع ذلك اعتقد أنه لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار ما يفكر فيه الناس خارج منظماتنا . ولا يكفي أن نشر بقراراتنا المختلفة ما تكون عليه واجباتنا وواجبات دولنا الأعضاء . ان أى سياسية اخلاقية تتطلب الاقتران بفن التطبيق . فالمبادئ غير المصحوبة بتدابير عطية أو بتقدير للتكاليف المحتملة من المال والأرواح ، تذكرنا بقول شارل بيغي في تعليقه المشهور على ايمانويل كنت : " كانت يدها طاهرتين ، إلا انه كان بلا يدين " .

ان مشكلة التماسك والوضوح مشكلة عويصة للغاية بصفة خاصة في النهج غير الانفعالي الذى ندعو الى توحيه بالنسبة لقبرص . اذ لا بد لهذا النهج ان يأخذ بعين الاعتبار ما هو طوبوى في الشبكة المعقدة من التدابير التي اتخذت من قبل . ولا بد لهذا النهج ايضا أن يسعى الى اضافة واقعية أكثر على الأهداف التي يجب بلوغها ، وعلى الوسائل التي تمكننا من بلوغ تلك الاهداف ، حتى لو ضحينا اثناء ذلك بمثالياتنا . ومن الطوبويه بمكان ان نعتقد - على سبيل المثال - انه ردا على طلباتنا هذه ، سوف تنسحب قوات الاحتلال على الفور من تلك الأراضي .

اننا نطالب دون جدوى بهذا الانسحاب الفوري منذ تسع سنوات . ومن الواقعية أن نعتبر أن هذه القوات لن تخرج من تلك الأراضي إلا بعد تسوية تفاوضية وليس قبل ذلك . واذا قبلنا ذلك وقلنا بصراحة ، فان هذا لن يزيل بطبيعة الحال من شدة ادانتنا لاستخدام القوة في العلاقات الدولية .

وينبغي ألا ننسى ايضا في تعجلنا أن ويلات الستينات والسبعينات القاسية قد تركت آثارا مستديمة بل ربما هي آثار يتعذر ازالتها في الضعير الشعبي ، وفي استجابات طائفة الأقلية . ان التدخل القائم على الأواصر العاطفية الثقافية والدينية ، أو التدخل رغبة في مساعدة مجموعة متحالفة على تحقيق تقرير المصير أمر ينتقص - وانا أقر بذلك -

من مبدأ السيادة الذى هو أحد أركان ميثاقنا . لقد قال البعض ان حق الدولة في السيادة يظل قائما مادام من المستطاع ان نفترض فيها انها تمثل الاعراب الدستوري عن مجتمع وطني ، وعن ارادة شعبها في أن يعيش بعضه مع بعض ، وان يحكم نفسه بنفسه دون أن يخضع لسيطرة أجنبية ، سواء كانت تركية أم يونانية . ان هذه المقولة الأخيرة - لسوء الطالع - لم تكن تتردد في نيقوسيا عام ١٩٧٤ . ان الدولة لا تصبح مستوفية تماما لمقومات الدولة الخاصة بسكانها ، ان هي أصبحت أو تعرضت لأن تصبح خاضعة لدولة أخرى او منتسبة الى طائفة واحدة من الطوائف التي تعيش فيها . وقد كان القبارصة الأتراك يخشون من أن تؤدي الأحداث الى هذا .

لذلك ، أود أن نثق بأن كلا من الجانبين كان يتصرف بحسن نية . لقد اعتقد البعض ورأى - عن صواب أو خطأ - ان في التقلبات العنيفة للأحداث خلال تموز/ يوليه ١٩٧٤ ، خطر يهدد حقوقهم الأساسية . وينبغي الا نلومهم اليوم لتذكر تلك الأيام اول الاحساس بعدم الثقة . فلقد كان مما يتوقع أن يكون الرد على " اينوسيس " هو " تقسيم " .

اليوم وأنا في طريقي الى مانهاتن ، كنت اقرا مقدمة اخر كتاب الفه " كلود ليفي ستراوس " بعنوان " النظرة البعيدة " ، واود ان اتوعليكم جزءا من تلك المقدمة كغذاء للفكر :

" ليس ذنبا على الاطلاق ان نؤمن بأن نمط معيشة او تفكير معين يسمو على غيره من الانماط الاخرى ، او ان لا نشعر بجاذبية نحو مجموعة او اخرى ، يكون نمط معيشتها - حتى وان كان محترما في حد ذاته - بعيدا جدا عن النمط الذى تعودنا عليه بشكل تقليدى والذى نتمسك به . ان هذا الانعزال النسبي لا يجيز لنا ابدا ان نقمع ، او ندمر القيم التي نرفضها ، أو ان ندمر ممثلها ، وهو في هذه الحدود ليس امرا بغيا بل انه قد يكون الثمن الذى لا بد أن يدفع ليتسنى الحفاظ على مجموعة القيم الخاصة بكل اسرة روحية ،

وبكل طائفة من الطوائف ، وليتسنى لها أن تجد بين ظمهرانيها الموارد اللازمة لتجددها .

فلنوضح هذه الفكرة ، ان القرصيين - كما قلت - سكان جزر مختطون ، اى انهم قادرون على تجاوز الحاجز بين الثقافات . ولئن كان تعايش الثقافات المختلفة منظوياً على اخطار ، فانه في الوقت نفسه يتيح الفرصة لروح انسانية اوسع واخصب . وقد يبدو ذلك بديهيها هنا في هذه القاعة الموقرة التي نجتمع فيها ، الا ان هذه الحقيقة غير مفهومة الفهم الصحيح في الواقع في كثير من الحالات في العالم الخارجي .

ان حرصى على ان اكون متزناً يملي علي أن ابدى هنا ثلاث ملاحظات موجزة للغاية ، حيث ان الخوف مرشد سيئ وحيث ان الانقسامات الثقافية تتولد عنها - مع الاسف - مشاعر التعصب ، فمن الممكن تماما ان يكون تحليل سلسلة الأحداث قد تم بتعجل ، وان الدعوة الصريحة او المقنعة الى التدخل العسكرى قد جاءت - واسفاه - قبل اوانها أو في غير محلها . ولعله كان من الافضل تماما لنا أن نتذكر أن قبرص كانت دائما قادرة على ان تتغلب على تناقضاتها ، والتناقضات بين الوجهتين اليونانية والفرعونية ايام اسكندر المقدوني والبطالسة ، والتناقضات بين الوجهتين اليونانية والرومانية تحت حكم طيباريوس ، والتناقضات المسيحية والبيزنطية تحت حكم ريتشارد قلب الأسد وسلاطنة الباب العالي . لقد شهد شاطيء بافوس - حسيما جاء بالاسطورة - مولد فينوس ، وهناك استمتع الصيادون - مثلما ورد في الانجيل - الى موعظة القديس بولس . وستجد قبرص حلا لتناقضاتها الحالية ، وعلينا جميعا ان نساعد ها على ان تقوم بذلك في اقرب وقت ممكن ، في سلم وكرامة .

اما ملاحظتي الثانية ، فانها تخص ظاهرة التناسب التي تحدث عنها في بداية هذا الشهر الاساقفة الذين اجتمعوا في شيكاغو . ان نطاق وثيقة " السلام في العالم الحديث . منظورات ومبادئ دينية " اوسع من هذا بكثير بل هو يشمل الكوكب كله . ان ما ينطوى عليه والتحليل الوارد بها من فلسفة وحرص على الانسانية شيء يسرى على المناطق والبلدان المقسمة . لقد كتب الاساقفة ما يلي :

(تلكم بالانكليزية)

" اذا اخذنا بمعيار قانون الحرب ، فان التناسب يعني أن الأضرار التي تلحقها الحرب والثمن الذي تقتضيه يجب ان تكون متناسبة مع الخسائر المرجو من حمل السلاح ، وفي عالم اليوم المتكافل فان أى صراع ولو كان محليا يمكن أن يؤثر على الناس في كل مكان " .

(واصل كلمته بالفرنسية)

من الواضح أن التناسب بين سبب وأثر غزو ١٩٧٤ قد خلق نوعا من عدم التوازن ينبغي على أية مفاوضات أن تضعه في اعتبارها . وهذا يقودني الى ملاحظتي الثالثة . ان المضاعفات المحلية والدولية لا تبرر اطلاقا التدخل العسكى الخارجى . فالسماح بهذه التدخلات هو بمثابة الدعوة لانتشار الحروب او للرياء في العالم . فأيا كان تعقد معالم القضية المعينة المعروضة علينا ، لاتزال الحقيقة التي لا يمكن تجنبها هي أنه في جذور الصراع ذاته تكمن نيران التوترات والخصومات الطائفية . ان الاعتراف بأن الطائفية هي التي ادت الى اتساع نطاق الأمر وانتقاله الى صعيد دولي وليس العكس سوف يساعدنا على اقامة الاطار المؤسسي الذي يمكننا من العودة الى التطبيع ان الخطوات التي تتخذ عقب انتهاء أعمال هذه الجمعية ، والمفاوضات التي عهد بها الى الامين العام ينبغي أن تأخذ في اعتبارها المناهج الاكثر مرونة التي ذكرت من قبل اذا أردنا أن نصل الى تسوية عاجلة لهذا الصراع .

ومن بين جميع النصوص المقدمة الينا ، فان افضل نص قام - في رأينا - بتحديد الخطوط العريضة الممكنة لذلك الاطار المؤسسي ، هو ذلك النص الذي اعدته منذ سنوات قليلة ثلاث دول أعضاء في هذه الجمعية ، وادرج في وثيقة عنوانها " اطار لتسوية قبرصية " . انها تقترح ارساء نظام حكومي اتحادي يقوم على أساس الحقائق الجوهرية اليومية لقبرص ، وترمي الى احداث توازن بين مختلف القوى والقيم . لقد ناقش الاقتراح ايضا منطقة " فاروشا " . ومن الواضح ان مرونة هذه الدراسة لا تتفق مع جميع أحكام القرارين ٣٢١٢ (د - ٢٩) المؤرخ في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ و ٣٣٩٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

ينبغي لنا ان نستكمل هذه الاقتراحات و ننا تحيزاً أو هوى أو ميل الى الاقوال الرنانة ، وان نجعلها تنسجم مع تطلعاتنا ومع روح الواقعية وحدود الاستطاعة . ولا بد من ان نركز على طابع عدم الانحياز الذي كان أمراً عزيزاً جداً على نفس الاسقف مكاربيوس . وأود ان اشاطر الممثلين سعادتي عندما قرأت في رسالة الاسقف المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٧٤ والموجهة الى الجنرال غيزيكير العبارة التي يقول فيها :

" لست حاكم مقاطعة تعيينه الحكومة اليونانية وانما أنا زعيم منتخب "

لا بد لأية تسوية من ان تستمد العزم من اعلان الاستقلال القوي هذا . دعونا نتوقف عن الحديث عن قبرص باعتبارها واحدة من الاراضي التي ينبغي ان ترد الى الهيلينية او عن الجيرة الجغرافية التي اتخذت مجراً لنزوح القارصة من الاناضول منذ القرن السادس . نود ان نرى قبرص كما كانت في الخمسينات ايام التوقيع على اتفاقات زيورخ وجنيف ومؤتمر لندن الثلاثي . فقد كانت زراعتها مزدهرة ، وعمليات التعدين فيها نشطة ، ومهنة السياحة فيها منظمة تنظيمياً عالياً . وكان الناتج الوطني الاجمالي فيها من اعلى النواتج في شرقي البحر الابيض المتوسط . وكانت قبرص البلد الذي يتمتع بأعلى نسبة من خريجي الجامعات في العالم بعد الولايات المتحدة وكندا . ولست في حاجة الى سرد ما جرى في ذلك البلد منذ ١٩٧٤ .

ان دعاءنا هو ان ننطق في ارض الشمس والاساطير هذه شعلات النار المتأججة وان تعود اليها بدلا من ذلك مشاعل الروح العالمية التي نادى بها الفكر الاغريقي ، وان يحل المحراث في الحقل والهلال السلمي فوق المئذنة محل السيف الاجنبي . هذه اعز أمانتي حكومتي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اعلن ان البلدان التالية

قررت الانضمام الى مقدي مشروع القرار A/37/L.63 : اكوادور وسيشيل وهايتي .

السيد ايكاسا غايارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أولاً أود

ان انقل تعازي حكومة وشعب بلادي ، وتعازي الشخصية ، الى اسرة سفير جمهورية منغوليا الشعبية والى شعب وحكومة ذلك البلد بمناسبة وفاة ممثل منغوليا الدائم لدى الامم المتحدة .

ويعتقد وفد بلادى ان علينا مسؤولية السمي الى السلم في كل جزء من العالم ، ووعيا منا بهذا الدور ، طلبنا الكلمة في هذه المناقشة للاعراب عن ارائنا .
ونعرب عن احترامنا العميق لشعب قبرص وعن امتناننا للسيد نيكوس أ . رولاندس ، وزير خارجية قبرص ، على البيان الرائع الذى اوضح فيه آخر التطورات التي تقع في بلاد ه وبين فيه ايضا الرغبة الصريحة لحكومته التي يمثلها باقتدار ، في السمي الى حل المشكلة بالطرق السلمية والحوار .

ان المحادثات بين الطائفتين لم تتمخض عن النتائج المرجوة . ويهد هذا التقييم وخطورة الحالة كل من الطائفتين وكذلك الممثل الخاص للامين العام . وتكمن العقبة الرئيسية في طريق مواصلة هذه المحادثات في احتلال القوات التركية لـ ٤٠ في المائة من اراضي قبرص ، وهو احتلال مستمر منذ ١٩٧٤ . ويمثل هذا عنصر قوة ليس من شأنه ان يساعد على تطور المحادثات بين الطائفتين على قدم المساواة ودون قسر ، وعلى اساس قرارات الجمعية العامة والاتفايق عالي المستوى المتعلقين بالموضوع .

ان ما يلزم ليس فقط اعطاء زخم جديد ومناشدة الطائفتين ان تبذلا بارادة سياسية متجددة الجهد اللازم لمواصلة المحادثات بطريقة ايجابية ، بل كذلك الاشارة الى العقوبات العملية ، وتوجيه نداء حديد الى تركيا لتسحب قواتها من اراضي قبرص وتكف عن محاولاتها تغيير ديموغرافية قبرص . ومن الضروري ان نجدد مرة اخرى تأييدنا للحق المطلق لقبرص في سيادتها وسيطرتها الكاملة على اراضيها ومواردها الطبيعية .

وفي هذا السياق ، نعرب عن تأييدنا الكامل للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وخصوصا القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي دعمه مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) ، ونطالب بالتنفيذ الفوري لهذين القرارين لأنهما يشكلان لب حل هذه المشكلة واساسها الوحيد . ونطالب بوضع حد لانتهاك سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية . ولتحقيق هذا الغرض لابد للجمعية العامة ومجلس الامن من ان يتخذا التدابير المناسبة لانهاء وجود القوات الاجنبية كافة وضمان عودة جميع اللاجئين الى ديارهم . اننا ندين أية تدابير تهدف الى تحقيق تغييرات في الهيكل الديموغرافي للجزيرة لانه لا يمكن السماح لوضع نشأ نتيجة لاجراء من ذلك النوع ان يؤثر على حل مشكلة شعب قبرص .

كذلك نود ان نؤكد مايلي بكل وضوح : اننا نؤيد القرار الذي اتخذته حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع المعقود في نيودلهي ، فضلا عن القرارات التي اتخذتها الحركة في الماضي بشأن مشكلة قبرص . ونؤيد تأييدا قويا شعب وحكومة قبرص واستقلال قبرص وسلامتها ووحدتها الوطنية وسياستها القائمة على عدم الانحياز . ونؤيد ايضا المحادثات بين الطائفتين ، وصيغة خاصة النقاط العشر التي اتفق عليها ، في نيقوسيا في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، سعادة السيد كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص والسيد د نكتاش ، زعيم الطائفة القبرصية التركية ، اللذان توصلا ، في ذلك الحين وتحت رعاية الأمين العام ، الى اتفاقات قابلة للتطبيق . وفي هذا الصدد ، سنواصل تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد آمين في هذه المناسبة ان يتغلب الرشد على التعنت .

ونحن نفهم الصعاب التي تنشأ عادة عند القيام بأية عملية للتسوية السلمية وبخاصة اذا ظل عنصر استعمال القوة في الصورة . ان نيكاراغوا ، التي تتعرض حاليا للغزو من جانب الولايات المتحدة في حرب غير معلنة ، تدرك صعوبات الحوار الذي هو الطريق الرشيد لحل المشاكل ، الا أنها تعتقد ، سواء فيما يتعلق بالموقف الذي تواجهه أو بالموقف الذي نتناوله الآن ، اننا - على الرغم من غطرسة الخصوم وسياساتهم العسكرية - يجب أن نواصل باصرار السعي من أجل اقرار سلم عادل دائم ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه الا من خلال الحوار والحل السياسي للخلافات .

وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب ترحيبا حارا بعزم الأمين العام الذي أعرب عنه في تقريره على مواصلة جهوده الشخصية باهتمام متجدد سعيا الى التوصل الى حلول تفاوضية .

وأخيرا ، نود أن نكرر الاعلان صراحة عن تأييدنا الكامل لمشروع القرار المقدم من فريق الاتصال الذي شكلته حركة عدم الانحياز حيث نرى أنه يمثل الطريقة السلمية المناسبة لحل المشكلة .

السيد دور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ،

أود أن أعبر لحكومة ووفد منغوليا عن تعازينا الخالصة للخسارة التي تكبداها بوفداة زميلنا ممثل منغوليا الدائم .

ان ايرلندا تنظر الى مشكلة قبرص بتعاطف واهتمام .

وترتبط ايرلندا بعلاقات صداقة وثيقة مع حكومة قبرص والحكومات الأخرى المعنية ،

وسنواصل دعمنا لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في الجزيرة واشترانا فيها .

ولا غرو على كل حال في أن نشعر بتعاطف خاص مع شعب هذه الجزيرة

الصغيرة التي تعيش فيها طائفتان ذاتا تقاليد مختلفة ولهما نظرتهم المختلفة للأمور

اذ تحاولا التوصل الى أفضل الصيغ للعيش معا في سلام .

وفي مثل هذا الموقف ، نعتقد أن التسوية التي تؤدي الى السلم الحقيقي

تتطلب من الطائفتين المعنيتين أن تتقبلا تاريخهما . هناك حاجة لقبول كل من

الطائفتين لوجود وحقوق الطائفة الأخرى التي لا بد أن تشاطر الجزيرة معها . وهناك حاجة أيضا الى قدر من حسن النوايا من الجانبين والى الاستعداد للدخول بجديّة في حوار للتوصل الى اتفاق بشأن الهياكل السياسية . وهذه ينبغي أن توفر الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للجميع وكذلك قدرة كل جانب على التعبير عن احساسه تعبيرا كافيا .

هذا هو سبب تأييدنا الدائم للمحادثات بين الطائفتين في قبرص . ويبدو لنا في ضوء اهتمامنا وتعاطفنا أنه لا يوجد أمام شعب هذه الجزيرة المضطربة طريق آخر للمضي قدما .

ان هذه المحادثات بمساعدة الممثلين الخاصين المتعاقبين للأمين العام قد استمرت لسنوات عديدة . ونحن ندين بالفضل أولا للأمين العام ذاته عندما كان ممثلا خاصا ، وللسيد غوبي الممثل الخاص الحالي لجهودهما من أجل تشجيع هذا الحوار . ويسعدنا أن نعلم من التقرير الأخير للأمين العام المؤرخ في ٦ آيار/مايو ١٩٨٣ أن مناخ المحادثات ما فتئ " تعاونيا وبنّاءا " . (A/37/805 ، الفقرة ٣)

هذا يعد شيئا طيبا . ولكننا نفهم الشعور بنفاد الصبر ازاء بطء معدل السير وعدم القدرة حتى الآن على تحقيق اتفاق ملموس بشأن الهيكل السياسي لجزيرة قبرص في المستقبل . كما نفهم ذلك الخوف الذي يشعر به القبارصة اليونانيون من أنه بمرور الزمن واستمرار بقاء الجيش التركي في الجزء الشمالي من قبرص قد يصبح الأمر الواقع مقبولا وراسخا الى حد يضعف المفاهيم الأساسية الخاصة بسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية ووحدتها .

وعلى وجه التحديد بسبب حرصها على ألا ترى الأمر الواقع وقد أصبح مقبولا ، شعرت حكومة قبرص عدة مرات بوجوب عرض المشكلة على المحافل الدولية المتاحة لديها وخاصة هذه الجمعية ، وذلك لكي تظهر وتبرز التأييد الدولي لسيادة جمهورية قبرص ، واستقلالها ، وسلامة أراضيها ، ووحدتها ، ووضعها غير المنحاز .

ومن جانبنا فاننا نؤيد هذه المفاهيم ونريد لها أن تحترم . وكيف يعقل ألا نفعل ذلك ؟ ولكننا نرى أنه من السليم أيضا كلما دعينا للتصويت على مشروع قرار

أن نحاول أن نتفكر بقدر الامكان فيما اذا كان مشروع القرار وتصويتنا عليه في هذا الوقت بالذات سوف يؤديان الى احراز تقدم في المحادثات بين الطائفتين ، تلك المحادثات التي نعلق عليها أهمية كبيرة .

وهذا قد يعني أن قرارنا بالنسبة لموثقنا من التصويت قد يكون صعبا . وأشدد على أن الصعوبة التي نواجهها ناشئة عن اهتمامنا بالمشكلة وتعاطفنا مع جميع شعوب قبرص والشوائح التي تربطنا بالأطراف الرئيسية المعنية .

والآن للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩ تقوم الجمعية العامة بدراسة مشكلة قبرص وعلينا مرة أخرى أن نقرر كيف نصوت على مشروع قرار بشأن المشكلة . ان لدينا تحفظات بشأن بعض الفقرات في مشروع القرار الذي قدمته مجموعة من البلدان غير المنحازة . ولكن بخلاف هذه التحفظات نجد أن الكثير مما جاء في النص مقبول لدينا . والمسألة التي تظل أمامنا عندئذ هي ما اذا كان اتخاذ هذا القرار الآن والتصويت عليه من جانب بلدان مثل بلدي قد يؤثران بشكل ما على المفاوضات بين الطائفتين ، واذا كانا سيؤثران فماذا سيكون تأثيرهما ؟

لقد استمعنا الى حجج الجانبين بشأن هذه المشكلة . وقد أقام أحد الجانبين الحجة على أن اعتماد الجمعية العامة الآن لمثل هذا القرار ضروري ، وذلك لتأكيد المبادئ الأساسية والحفاظ على تأييد الوأي العام للمحادثات بين الطائفتين . ومن ناحية أخرى ، قدمت الحجج بنفس القوة بأن مثل هذا القرار سيضر بمناخ هذه المحادثات بل قد يجعل من غير المستطاع الاستمرار فيها .

ولدى بحثه لهذه الحجج ، فان وفدي قد أزعجه أن يجد أنه طبقا للفقرة الثالثة من تقرير الأمين العام فان سرعة سير المحادثات قد " عدّلت " (A/37/805 ، الفقرة ٣) بالاتفاق - أي أبطئ بها - لشهور عديدة بسبب انتخابات الرئاسة التي أجريت في قبرص في شباط/فبراير الماضي . كما نعرف من تقرير أميننا العام الموقر أن في نيته في المستقبل القريب أن يزيد من مشاركته الشخصية في المسألة محاولا اعطاء قوة دافعة جديدة لعملية التفاوض . وان مبادرته المزمعة تكتسي أهمية خاصة وذلك لمقامه ومهارته الدبلوماسية ونظرا لمعلوماته الشخصية الجيدة عن المشكلة ، لأنه عالجا وقتا طويلا بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام السابق .

والآن وقد انتهت الانتخابات في قبرص ، وأوشك الأمين العام على القيام بمبادرته الهامة ، فاننا نرجو أن يبذل جهد جديد جاد لاعطاء قوة دفع للمفاوضات بين الطائفتين . ونتساءل عما اذا كان من الأكثر حكمة وحذرا أن نهجّل اثاره الموضوع في الجمعية العامة مرة أخرى ، على الأقل حتى الدورة القادمة في ايلول /سبتمبر التي لا تبعدنا عنها سوى أربعة شهور .

على أن حكومة قبرص قد قررت رغم ذلك أن تثير المشكلة الآن أمام الجمعية العامة ، ومن حقها أن تفعل ذلك . ونحن من جانبنا ، الآن وقد أثير الموضوع بالفعل ، قد تمنا بدراسة جادة لمشروع القرار المعروض علينا وقمنا بالموازنة بين تأييدنا لكثير من أجزاء هذا المشروع ورفضنا في الاعراب الواضح عن هذا التأييد وبين تحفظاتنا على بعض الفقرات ، وعلى سبيل المثال الفقرة ١٥ ، وشعورنا بأنه كان من الأحكم ارجاء قرار عرض المسألة على الجمعية العامة من جديد في اللحظة الحاضرة .

وبعد دراسة وافية ، وبعد وزن الحجج التي تقدم بها الجانبان ، قررت ايرلندا أن تصوت لصالح مشروع القرار مع الاحتفاظ بتحفظاتها بشأن فقرات معينة من النص .

وفي الختام ، يجب علي أن أقول أنه أيا كانت نتيجة هذه المناقشة ، ويبدو من المرجح لنا ان مشروع القرار سيعتمد ، فاننا نعتقد بقوة أن المحادثات بين الطائفتين يجب ان تستمر . ولا ينبغي أن نسمح لأي شيء بأن يضر بذلك . والحقيقة الواضحة ان وصول هذه المحادثات الى نتيجة مرضية امر يحقق مصلحة شعب قبرص كله ، بل في الواقع مصلحة كل شعوب المنطقة . واننا نأمل باخلاص أن يعطي التدخل الشخصي المقبل لأميننا العام لهذه المحادثات قوة دفع جديدة ، وأن تستمر المحادثات بطريقة جادة تنم عن استعداد الجانبين للتوصل الى تسوية - أخيرا - لمشاكل جزيرة قبرص بما يعود بالفائدة على كل شعوبها .

السيد ايروميا (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية

أن أعرب عن تعازي وفد بلادي لوفد جمهورية منغوليا الشعبية ولأسرة السفير ناركو على وفاته في سن مبكرة .

وأود أن أعرب ثانية ، سيدى الرئيس ، عن تقدير وفد بلادي للاستلوه الكفؤ والحكيم الذي قد تم به أعمال الدورة السابعة والثلاثين للمجمعية العامة . واننا على ثقة من انه بفضل قيادتك الحكيمة ستختتم الدورة المستأنفة بنجاح مناقشاتها للقضايا المتبقية على جدول أعمالنا . ان اوغندا تشعر بقلق خاص حيال قبرص . وان بلدينا ينتميان كلاهما الى حركة عدم الانحياز والكونغولث . وترتبط بين بلدينا مثل عليا وتقاليد مشتركة . ومن ثم ، فاننا نتعاطف تعاطفا عميقا مع شعب قبرص ونتفهم تفهما كبيرا الحالة المأساوية التي يجد نفسه فيها .

ان مسألة قبرص هي مشكلة استقلال وسيادة وسلامة أراض دولة عضو في الأمم المتحدة . وهذه المشكلة تمس مبادئ هامة قامت عليها منظمة الأمم المتحدة ، وأعني على وجه التحديد المساواة السيادية للدول ، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات . وهذه الحالة هي حالة تواصل تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وما تزال حركة عدم الانحياز تشعر بانشغال عميق ازاء انتهاك سيادة جمهورية قبرص . وقد أكد مؤتمر قمة نيودلهي الأخير من جديد عدم جواز سياسة الأمر الواقع وانتهاك الحقوق المشروعة للدول عن طريق التدخل المسلح . وقد عبرت الحركة أيضا عن موقفها

بوضوح حيال الأعمال الرامية الى تغيير البنية الديموغرافية لقبرص ، وشدت على ان الحاجة ماسة الى ايجاد حل لمشكلة اللاجئين والمفقودين . وتلتزم اوغندا التزاما كاملا بالموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز .

ومن المؤسف أنه ، بالرغم من النداءات المتكررة لحركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي ، فان قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص لم تنفذ بعد . وترى اوغندا أن القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، يشكل اطارا للحل ويجب تنفيذه دونما ابطاء .

ان الرئيس مكاريوس في عام ١٩٧٧ ، والرئيس كيريانوف في عام ١٩٧٩ ، قد توصلا الى اتفاقين مع زعيم الطائفة القبرصية التركية بشأن مبادئ وغايات المحادثات المشتركة بين الطائفتين . وكان أمنا آنذاك أن يؤدي هذان الاتفاقان الى مفاوضات لها مغزاهما بين الجانبين . ومع ذلك لم يتم اغتنام الفرص التي يوفرها الاتفاقان اغتناما تاما . ومن المؤسف حقا أن المحادثات بين الطائفتين لم تحرز تقدما ملموسا .

بل ان امكانية التوصل الى قبرص موحدة مستقلة أخذت تتباعد . ان قبرص لا تزال مقسمة تقسيما مصطنعا بالاسلاك الشائكة . وكانت لذلك عواقب سيئة تمثلت في معاناة الشعب والاضرار بالاحوال الاقتصادية للبلد . وتزايدت كذلك عزلة الطائفتين ، ومن ثم ، فان هناك جيلا يتربص دون أن يكون له اتصال باقرانه . ومع ضياع الاتصال ، أخذ الاحساس بالهوية الوطنية يضمحل شيئا فشيئا . وشمة تدابير متعددة تتخذ بهدف لتكريس التفجيت المستمر للبلد ، وزيادة عطية المفاوضات صعوبة على صعوبة . ان هذا الاتجاه ينبغي أن يوقف .

ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير ترمي الى تحقيق حل سلمي للأزمة في أقصر وقت ممكن . ولهذا فان وفد بلادي يرحب بجهود الأمين العام في هذا الصدد . واننا نجد مدعاة للارتياح في اعلانه التزامه باعطاء دفعة جديدة لعطية التفاوض عن طريق زيادة مشاركته الشخصية في اطار مهمة مساعيه الحميدة .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أشيد عن جدارة الأمين العام وبمثلته الخاص ، السيد غوبي ، لاسلوب الماهر والليق الذي أدارا به المفاوضات . وأوغندا ، من جانبها ، ستواصل تأييد جهود الأمين العام .

اننا نناشد البلدين والطائفتين استئناف المحادثات بكل اخلاص . ونحن نعتقد ان الطائفتين في قبرص ، بمقدورهما دون أى تدخل أجنبي ، تحقيق التسوية المطلوبة . وترى اوغندا ، مع ذلك ، أنه مهما دار من محادثات ، فان هذه المحادثات ينبغي ان تقوم على تأمين وحدة قبرص وسلامة أراضيها واستقلالها . وترفض اوغندا أية محاولات لتقسيم قبرص وضمها أو استيعاب اجزاء منها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مثل اوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي . لقد استمعنا الى آخر متكلم بشأن هذا البند في المناقشة . أدعو الآن الممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت الى القيام بذلك . وأود أن أذكر الجمعية أنه بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي ، لن يأذن الرئيس لصاحب اقتراح أو تعديل بان يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه . وأود كذلك ان أذكر أعضاء الجمعية أن تعليل التصويت يقتصر على مدة ١٠ دقائق ويدلي به المثلون من مقاعد هم . المتكلم الأول لتعليل التصويت قبل التصويت هو مثل بربادوس .

السيد موسيلي (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أضم صوت وفدي الى أصوات اولئك الذين عبروا عن تعازيهم لوفد منغوليا في مصابه الذي حدث مؤخرا .

لقد انتهجت حكومة بربادوس لسنوات عديدة سياسة مستمرة ثابتة فيما يتعلق بالحالة في قبرص . وما تزال هذه السياسة دونما تغيير . ان بربادوس لا تزال ملتزمة بمواصلة تأييد التسوية العادلة عن طريق التفاوض على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، ومجلس قبرص الذي يوفر الأساس لمثل هذه التسوية . ان بربادوس تعتقد اعتقادا راسخا أنه لا بد من ازالة الطابع العسكري تماما عن قبرص ، وقد لاحظت التقدم المحدود المحرز في سبيل استئناف المحادثات المشتركة بين الطائفتين وهي تؤيد أية جهود تؤدي الى نجاح تلك المحادثات .

لا يجد وفد بلادي في القرار L.63 ما يتعارض مع هذه السياسة ، وهو لا يشارك
الرأى المتشائم القائل بأن النصر الحرفي للقرار الحالي سوف يضرب درجة خطيرة بالهدف
الأساسي للقرار ككل .

ويرحب وفد بلادي بصفة خاصة بالفقرة ١٦ التي ترمي الي التركيز على الدور الهام
للفاية الذي يقوم به الأمين العام من أجل تحقيق حل عادل ودائم لمشكلة تتطلب الصبر
وحسن النية من المجتمع الدولي .
لهذا سوف يصوت وفد بلادي مؤيداً للقرار .

السيد هيلسكوف (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

تمسكت الدانمرك دائماً بالرأى القائل بأن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية يمكن
ان تؤدي الى تسوية تضمن وحدة اراضي جمهورية قبرص واستقلالها وسيادتها .
ولهذا رحبنا باستئناف المحادثات بين الطائفتين في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ .
لقد حان الوقت لهذه المحادثات أن تحقق تقدماً جوهرياً بعد مرور ثلاث سنوات ،
وقد لاحظنا بارتياح بالغ أن الأمين العام مستعد لتعزيز جهود الشخصية في اطار مساعيه
الحميدة .

ونود أن نؤكد للأمين العام تأييدنا الكامل في هذا المجال .
لقد شاركت الدانمرك لعدة سنوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
وهي ترغب في الاستمرار في ذلك .
وأود مع ذلك ، أن أؤكد في هذا الاطار على الحاجة الى مزيد من المساهمات
الطوعية من أجل التغلب على الموقف المالي الخطير الذي يواجهه هذه القوة .
ونحن ندرك حسن نية المشتركين في تقديم مشروع القرار ومؤيديه ، ونأمل أن تؤدي
جهود الأمين العام بقوة وحسم .
ومع ذلك ، نحن لا نشعر ان مشروع القرار ككل يمثل توازناً ملائماً ، ولهذا سوف
تمتنع الدانمرك عند التصويت على القرار .

السيد رود ريفمز مدينا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

تود كولومبيا أن تقول أنها سوف تصوت مؤيدة للقرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 بشأن

مسألة قبرص . ونحن ان نعمل ذلك انما نعبر عن تضامننا وتأييدنا للجادئ الأساسية التي تؤكد المساواة في السيادة بين جميع الدول ، واستقلالها وسلامة اراضيها ، وتدين التدخل بكافة اشكاله أو محاولات حل المنازعات بالقوة العسكرية .

وتعرب كولومبيا عن تضامننا مع الجهود القيمة التي يبذلها الأمين العام ومثله الشخصي ، اللذان حاولا بلا كلل حل هذه المشكلة التي تشكل بسبب ضخامتها وطول أمدها تهديدا للسلم والوثام الدوليين . ونحن مقتنعون باننا لن نتمكن من الاقتراب من نهاية الازمة الا بفضل هذه المساعي الحميدة وتوفير حسن النية لدى الطرفين . كما يعتبر تصويتنا الايجابي أيضا مؤشرا لتضامن كولومبيا مع اللاجئين الذين يجب أن يعودوا ، في رأينا ، الى ديارهم متمتعين بكافة حقوقهم الفردية والجماعية يعني تصويتنا الايجابي ، تضامننا بصفة خاصة مع شعب وحكومة قبرص التي هي بلد صديق وغير منحاز .

الآنسة تروخيو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أولا وقبل

كل شيء ، نيابة عن وفد فنزويلا ، أن اعبر عن تعازينا القلبية وعميق تأثرنا لوفاة الممثل الدائم لمنغوليا .

ان فنزويلا ، التزاما منها بجمادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها في تسوية النزاعات ، وكذلك احترامها منها لاستقلال وسيادة ووحدة اراضي الدول ، سوف تصوت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 بشأن مسألة قبرص ، على اساس فهمها الواضح انها بذلك تساهم في خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلم دائم بين بلدين تقيم معهما بلدي روابط متينة من الصداقة . وترحب فنزويلا بجهود الأمين العام ومثله الخاص في سبيل التوصل الى تفاهم عن طريق المحادثات بين الطائفتين .

وفي الختام ، اسمحوا لي مرة أخرى ، أن اعيد تأكيد دعم وفد بلادى للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة ان تقربنا من الحل السلمي لهذا النزاع .

السيد دي بينيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لا تزال مشكلة قبرص باقية دون حل رغم الجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص ، وقد ذكرت حكومتي دائما ان السعي الى حل هذه المشكلة الشائكة يجب ان يتم في اطار المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام وعن طريق المحادثات بين الطائفتين . ومن ثم فقد راودنا شيء من الأمل ازاء ما ورد في تقرير الأمين العام الأخير من أن المحادثات قد جرت بروح بناءة يسودها التعاون ومن انه يعتزم تكثيف جهوده الشخصية في اطار بعثة المساعي الحميدة .

وسوف يصوت وفد بلادى مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 ،

لأنه يكرر التأييد الذي نشعر به لسيادة قبرص واستقلالها وسلامة اراضيها ووحدها وهي جادئ تمسكت بها حكومتي دائما ، ولأن منطوقه قد حذفت منه بعض العناصر التي كانت موجودة في القرار ٣٤ / ٣٠ الصادر في ١٩٧٩ ، وكنا نعتبرها غير ميسرة لحل المشكلة .

وسوف يمتنع وفد بلادى عن التصويت على الفقرتين ١٥٧ من المنطوق اذا ما أجرى

تصويت منفصل عليهما .

ونحن واثقون من أن الطائفتين سوف تواصلان محادثاتهما تحت اشراف الأمين

العام من اجل ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة في اسرع وقت ممكن .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد عبرت

حكومتي طوال سنوات عن قلقها الكبير ازاء مشكلة الام المقسمة ، وصفة خاصة حالة قبرص ، التي ظلت تعاني منذ تسع سنوات تقريبا حتى الآن من التقسيم الذي فرضه وجود عسكري مكثف . كما ان قلق وفد بلادى ازاء هذه الحالة من حالات التقسيم لا ينبع فقط من كون هذا التقسيم يحرم الشعب القبرصي كله من احتمال تحقيق الوحدة في سلم ، بل هو ناشئ ايضا من كون استمرار هذه الحالة من حالات التقسيم امر يمس الجادئ الأساسية لهذه المنظمة ، واقتصد بها ، عدم استخدام القوة ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو طريق الاحتلال . وعلاوة على ذلك ، فان استمرار هذا النزاع يهدد السلم والأمن الدوليين ، على الأقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

لهذا يفسر وفد بلادى القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 على انه دعوة
أخرى يوجهها المجتمع الدولي من أجل مراعاة واحترام المبادئ الأساسية لميثاق
هذه المنظمة والحفاظ على السلم في تلك المنطقة .

لذلك سيؤيد وفد ي طلب الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاجنبية من جمهورية قبرص ، وتجريد ها تجريدا كاملا من السلاح . ويجب على الأمم المتحدة ، لتفادي مخاوف طائفة الاقلية ، أن تضمن حماية أفرادها عن طريق وزع قوتها في الجزيرة . ونعتقد أن هذا سيسمح باجراء مفاوضات حرة غير مقيدة في اطار المحادثات بين الطائفتين .

ويعرض مشروع القرار A/37/L.63 - في نظرنا - المبادئ والاطار التي يمكن عن طريقها حل هذه المشكلة بما يضمن مصالح الطائفتين القبرصيتين ، وهي اذا نفذت لن تحافظ فقط على سيادة قبرص وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها فحسب ، وهو ما ينادى به ممثلو الطائفتين على حد سواء ، بل انها سوف تضمن كذلك مصالح طائفة الاقلية كما هو وارد في الاتفاقين العالي المستوى المعقودين في ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

وأخيرا ، نحن نرى أن مشروع القرار A/37/L.63 هو حكم رسمي من الجمعية العامة التي هي أحد الأجهزة التي عهد اليها بصيانة السلم والأمن الدوليين ، يقضي بتسوية الأمر بطريقة سلمية ودون أي ابطاء . اننا نناشد جميع الأطراف المعنية . ان تصفى الى هذا النداء لصالح الشعب القبرصي كله ، ومن أجل تعزيز السلم في المنطقة .

السيد لاسارتي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : يود وفدي

أولا أن يشارك المتكلمين الذين سبقوني في التعبير عن مشاعر العزاء للبعثة الدائمة لمنفوليا .

وسوف يصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/37/L.63 مؤكدا بذلك تأييده للحلول التي وضعتها الأمم المتحدة للوصول الى اتفاق تفاوضي مستقر وشامل ، لمسألة قبرص .

ويلاحظ وفدي بارتياح أن مشروع القرار الذي سي طرح للتصويت لا يبتعد كثيرا عن روح النصوص السابقة التي اعتمدها الجمعية بشأن هذا الموضوع . والواقع اننا اذا ما قارنا مشروع القرار المعروض علينا بالقرار ٣٤ / ٣٠ سنلاحظ أن أمامنا الآن نصا يكاد يكرر حرفيا ديباجة ذلك القرار ، وان خمس فقرات من المنطوق تكاد تطابق تماما مثيلاتها في القرار

المشار اليه ، وهناك فقرات أخرى متشابهة قد حذفت ست فقرات كاملة من الديباجة بسبب تغير الظروف منذ عقد المحادثات بين الطائفتين عما كانت عليه في ١٩٧٩ . وادخلت في المنطوق أربع فقرات إضافية واستبعد أمر إنشاء لجنة مخصصة . ان هذا سوف يساعد الأمين العام في مهمة الساعي الحميدة التي يضطلع بها لأنه سيتيح له فرصة أكبر للعمل .

لذلك ، نرى ان مشروع القرار يهدف الى ايجاد نهج جديد في التفاوض وذلك باعادة تأكيد تأييد الجمعية العامة لمهمة الأمين العام ، والحث على استئناف المحادثات بين الطائفتين باعتبارها الاسلوب الوحيد القابل للنجاح لايجاد تسوية سلمية لنزاع يشكل عبءاً كادراً في طريق تعزيز الوحدة الوطنية لقيبرص .

ومع ذلك ، كان وفدى يفضل ان يحتفظ مشروع القرار بالصيغة التي وردت في القرار ٣٤ / ٣٠ بشأن القوات الأجنبية ، ذلك لأننا نعتقد أن الصيغة المشددة الواردة في النص الحالي قد تكون عنصراً غير ملائم لتهيئة المناخ اللازم لهذه المفاوضات . اننا نشعر أن الفقرة ١٥ من المنطوق غير واضحة لأنها لا تبين بجلاء مجال اختصاص كل من مجلس الأمن والجمعية العامة . وفيما يتعلق بالاشارة الى المؤتمر الدولي المعني بقبص السوارة في ديباجة مشروع القرار ، والتي وردت كذلك في منطوق القرار ٣٤ / ٣٠ ، فان وفدى كان يفضل حذفها تماما . ذلك لأن عقد مثل هذا المؤتمر قد يؤدي الى تطرف الأطراف المعنية في مواقفها .

السيد مدينا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو

لي أولاً أن أشارك في مشاعر العزاء التي قدمت الى وفدى منغوليا . لقد سئمت لوفد البرتغال ، أثناء المناقشة التي جرت في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، فرصة تحديد الاطار العام للمبادىء التي لا بد أن يقوم عليها - فسي نظرننا - أى جهد بناه لتحقيق حل لمشكلة قبرص ، ومشروع القرار المقدم الينا يتضمن عناصر يمكن أن تعتبر جزءاً من هذا الاطار .

كذلك يشير مشروع القرار الى المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والى المعايير الأساسية لسير الأمم المتحدة ، التي ما بوح وفدى يستند اليها بصدد قضايا أخرى . ومن ثم لا يسع وفدى الا أن يؤيد مشروع القرار A/37/L.63 ، رغم أن هذه المبادئ والقواعد نفسها تمنعه من المشاركة في بعض التأكيدات الواردة في الديباجة وفي الفقرة ١٥ من المنطوق . ورغم ذلك ، يود وفدى أن يؤكد علاقات الصداقة التي تربطه بجميع الأطراف المعنية ، ويناشد أولئك الذين تربطهم كحلقات مصالح مشتركة كثيرة ، بذل كل جهد لتابعة الحوار لكفالة التوصل الى حل سلمي يستجيب لمصالح الطائفتين القوسيتين المعنيتين .

السيد كيركا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف تصوت تركيا ضد مشروع القرار لأن الطائفة التركية القبرصية تشعر أن هذا النص غير مقبول ولا يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار في المفاوضات بين الطائفتين أو في العلاقات فيما بينها . وأسباب ذلك هي الآتي : ان تركيا أولا ، لا تملك الا اعادة تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة . ان القوات الموجودة في قبرص ليست قوات احتلال ، ولكنها قوات حماية ، وحتى نضيف بدقة أصل مشكلة قبرص من الضروري التأكيد على المبادئ الخاصة بسيادة القانون ، وعدم انتهاك المعاهدات الدولية ، وحق الدفاع الشرعي . ان الفقرتين الرابعة والثامنة من الديباجة والفقرات ١ و ٨ و ١٢ و ١٤ من المنطوق لا محل لها في هذا النص . ثانيا ، الفقرة السابعة من المنطوق مصاغة بشكل يعطي للطائفة القبرصية اليونانية ، ولليونان الفرص لاستخدامها لتقويض المفاوضات ولمحاوله تمديد هاردون طائل بتكتيكات مطالة ذلك ان هذا النص يمكن تفسيره من قبل الحكومة القبرصية اليونانية ومن قبل اليونان بأنه يجعل انسحاب القوات التركية شرطا مسبقا لاستمرار هذه المفاوضات أو لتقدمها .

ثالثا ، الفقرات الثانية والثالثة والسادسة والحادية عشرة من الديباجة ، والفقرات ٥ و ٦ و ١٠ من المنطوق تتعلق بأسس حل مشكلة قبرص . وينبغي أن نذكر أن تركيا

والطائفة التركية القبرصية تقبلان فقط ، كأساس للحل ، قرارات الأمم المتحدة التي أعوها عن قبولها من قبل . وبالتالي فإن الأحكام التي أبدت تركيا تحفظات بشأنها ، بناءً على طلب الطائفة التركية القبرصية ، وصفة خاصة الأحكام الواردة في القرار ٣٢١٢ (د-٢٩) هي أحكام لا تعترف بالطائفة التركية القبرصية أو تركيا بها كأحكام واردة وواجبة المراعاة عند البحث عن حل تفاوضي .

ان الطائفة القبرصية التركية و تركيا تؤيدان تأييدا تاما الاتفاقين العاليي المستوى المعقودين بين الطائفتين في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . ولكن في الوقت نفسه ، فان الطائفة القبرصية التركية و تركيا تأسفان بشدة لأن مشروع القرار لم يشر الى البيان الافتتاحي للأمين العام و وثيقة التقييم كجزء من الأساس الذي تقوم عليه المفاوضات بين الطائفتين .

ان المغالطات والافتراضات الواردة في الفقرتين ٣ و ١١ من المنطوق لا تتشبه وأحكام الاتفاقين العاليي المستوى بالرغم من الاشارة اليهما في الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة ٥ من المنطوق ، وفي هذا تناقض صريح .

وفيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق ، المتصلة بتجريد الجزيرة من السلاح ، فان هذه المسألة كانت موضوع حكم معين من أحكام الاتفاق العاليي المستوى لعام ١٩٧٩ ، وصياغة هذه الفقرة من مشروع القرار لا تتفق بأى شكل كان مع ذلك الحكم من الاتفاق .
والفقرة العاشرة من الديباجة لا تستند الى أى أساس .

وتشير الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ٩ من المنطوق الى عدم احراز تقدم " في المحادثات بين الطائفتين " . هذا التوكيد المطلق يناقض تقييمات الأمين العام المبينة في تقاريره الرسمية . والأساس الوحيد لمهمة الساعي الحميدة المناطة بالأمين العام هو حكم من أحكام قرار مجلس الأمن لا قرارات الجمعية العامة . ولذلك فان الفقرة ١٣ من المنطوق تحتوى على تعابير لا تتفق مطلقا مع الحقائق القانونية .

ان الطائفة القبرصية التركية و تركيا ما فتئت تؤيدان مهمة الساعي الحميدة المناطة بالأمين العام والمفاوضات الجارية بين الطائفتين تحت رعايته . ولكن من المحتمل أن تضرر الفقرة ١٦ من المنطوق بتنفيذ هذه المهمة . فصياغة هذه الفقرة - " نية . . . متابعة اشتراكه الشخصي مجددا " - لا تتشبه مع تقرير الأمين العام المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، حيث يقول ببساطة : " في نيتي أن أقوى اشتراكي الشخصي " (A/37/805 و Corr.1، الفقرة ٥) . وهكذا فان الاشارة الواردة في هذه الفقرة الى التقرير لا تؤدي الا الى زيادة الالتباس في النص . ومن المحتمل ، للأسف ، أن تؤدي هذه الفقرة الى تفسيرات قائمة على سوء النية

هدفها تفادي بحث وثيقة التقييم بحثا دقيقا وذلك باللجوء الى تكتيكات تسويقية جديدة على طاولة المفاوضات وحجج وهمية مؤداها أن المبادرات المقبله للأمين العام يجب أن تكون الأساس الوحيد لهذه المفاوضات . ان الطائفة القبرصية التركية و تركيا لا تشكان في نوايا الأمين العام الحسنة ، ولكننا نشعر أن هذه الفقرة لن تؤدي الا الى تشجيع الجانب القبرصي اليوناني على تجنب اجراء بحث دقيق لوثيقة التقييم ، حيث أن بيان مثل الطائفة القبرصية اليونانية أمام اللجنة السياسية الخاصة في ١٠ أيار/مايو يبين رغبتهم في ذلك .

الفقرة السابعة من الديباجة لا محل لها هنا اطلاقا .

ويعتبر مخالفا للقانون الدولي دعوة الدول الى دعم الادارة القبرصية اليونانية التي اغتصبت لقب " حكومة قبرص " والسماح لها بممارسة الحقوق السيادية على الأراضي التي تديرها الطائفة القبرصية التركية . فمثل هذه المبادرة لن تؤدي الا الى اباداة الطائفة القبرصية التركية .

والفقرة ١٥ من الديباجة تحتوى على توصية في غير محلها الى مجلس الأمن ، وصياغة الفقرة السادسة من الديباجة بيد وأن المقصود منها هو دعم هذه التوصية .

ان مشروع القرار بمجمله معيب تماما لأنه لا يحتوى في أى مكان على ذكر الهسندف الرئيسي للمحادثات بين الطائفتين ، وهو يتشل دون شك بجمهورية قبرص ذات السيادة والأراضي الموحدة المستقلة وغير المنحازة ، والتي ينبغي أن تكون أيضا مؤلفة من طائفتين ومنطقتين يجمعهما حكم فيدرالي ، كما هو محدد في الاتفاقين العالبي المستوى وفي البيان الافتتاحي للأمين العام .

هذه هي الأسباب التي تدعو تركيا الى التصويت ضد مشروع القرار بناء على طلب الطائفة القبرصية التركية التي قررت أن تعيد تقييم موقفها لو تم اعتماد مشروع القرار .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد

بلادى لصالح مشروع القرار A/37/L.63 الذى قدمه فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز المعني بسألة قبرص والذى اشتركت في تقديمه العديد من البلدان الأخرى .

اننا نرى أن نص مشروع القرار هذا يتضمن عناصر أساسية محددة تتعلق بالواقـع القائم في قبرص وكذلك ارشادات توجيهية رئيسية محددة يمكن أن تسهم في التوصل إلى حل لمشكلة قبرص . أما فيما يتعلق بملاحظات ممثل تركيا حول مضمون هذا النص ، فهي تعطي الانطباع بأن الممثل التركي لن يكون على استعداد للتصويت على مشروع قرار إلا إذا جاء شتبا لنتائج احتلال قبرص .

السيد رولاند نديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعليلا لتصويت قبرص ، أود في البداية أن أعرب عن امتناني وتقديري العميقين لفريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز لاعداه وتقديمه مشروع القرار المتعلق بقبرص . وكما ذكرت في العديد من المناسبات ، أن قبرص تدين بوجودها لحركة عدم الانحياز . فقبرص قائمة بسبب تأييد بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من الدول الصديقة في هذه الجمعية وتضامنها معنا . ان حكومة قبرص تدين بوجودها كحكومة والبلد يدين بوجوده كدولة ، الى هذه الحركة التي نحن جميعا متنون لها . ذلك أن وجودنا ذاته يتعرض للخطر نتيجة لموقف تركيا العدواني وممارساتها العدوانية .

ان الهدف الذي تسعى اليه حكومتي كان ولا يزال تحقيق السيادة والاستقلال والحرية . لقد كان هذا وسيظل هدفا واتجاهنا الذي لا نحيد عنه لتحقيق تطلعات شعبنا . ولذلك اتخذ مجلس النواب في قبرص مؤخرا قراراتين بشأن هذه النقط بالذات ، وأود أن أتطوع على هذه الجمعية الفقرة ذات الصلة :

" يعلن المجلس أن الهدف الأساسي لكفاح شعب قبرص هو الحفاظ على الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وعلى الوحدة والسلامة الإقليمية ، وعلى طابع عدم الانحياز لجمهورية قبرص ، وضمان أمن جمهورية قبرص وجميع سكانها ، وحماية حقوق الانسان غير القابلة للتصرف لجميع مواطني الجمهورية . ويرفض المجلس أي حل ينتج عنه القضاء على جمهورية قبرص وتهديد سلامتها الإقليمية ، وسيحول المجلس دون أي حل ينتج عنه أي ضم لأراضي جمهورية قبرص أو أي جزء منها الى أية دولة

أخرى ، أو أى تقسيم ظاهر أو خفي لجمهورية قبرص أو اعلان أى جزء من أراضيها دولة منفصلة .
وانني أعتقد بأن هذين القرارين اللذين اتخذهما مجلس نواب قبرص يدحضان ويفندان بشكل كامل الادعاءات والبيانات الكاذبة التي استمعنا اليها في هذه الجمعية والتي أجبت عليها بالأمس في الوقت المحدود الذي أتيح لي لممارسة حق الرد . ان الممثلين في تصويتهم على مشروع القرار بمجمله سيصوتون لصالح الانصاف لدولة صغيرة عضو في هذه المنظمة تعرضت لغزو وحشي من قبل جار يفوقها ثمانين مرة في الحجم وعدد السكان والقوة العسكرية .

انكم تصوتون ضد ويلات الغزو واحتلال الأراضي بالقوة ، وهذا أمر بغيض في معايير القانون الدولي والعدالة والعرف .
وأود أن أتلو عليكم فقرة متعلقة بهذا من خطاب أدلت به احدي أبرز شخصيات عصرنا ، وأعني رئيسة وزراء الهند ورئيسة المؤتمر السابع لرؤساء الدول والحكومات غير المنحازة الذي عقد في نيودلهي :

" لا مجال للعيش الا عن طريق التعايش . اننا نعتبر أن عدم التدخل على اختلاف أشكاله هو القانون الأساسي للسلوك الدولي . ومع ذلك تحدث تدخلات مختلفة سافره أو مستترة ، في آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وجميعها تدخلات غير مقبولة ولا سبيل الى احتمالها . فالتدخل يفضي الي مزيد من التدخل . ولا تملك الدول فرادى أو مجتمعة المبرر أو السلطنة الاخلاقية للتدخل . وليس في وسع أحد أن يدين مثالا للتدخل ويتغاضى عن الحال آخر . ولكل حالة أصولها الخاصة بها . وأيا كانت هذه الحالات فإنا الحلول يتعين أن تكون سياسية وسلمية على السواء . وعلى الدول جميعها أن تلتزم بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي دولة أخرى أو ضد استقلالها " . (A/38/132 ، المرفق الثاني ، ص ١٧٠)

ورغم أن الجمعية قد لا تتمكن بتصويت اليوم من ازالة الظلم الواقع على قبرص . لأن هذه المنظمة ، كما نعلم جميعا ، ليست لديها آلية تتيح لها تنفيذ قراراتها ، فان بوسع الجمعية العامة على الأقل ، بتصويتها لصالح قبرص والعدالة أن تظهر مرة أخرى أنها تقف بصلافة الى جانب المبادئ والمعتقدات التي تقوم عليها هذه المنظمة ، ويتمسك بتلك المعتقدات التي انشئت الأمم المتحدة من أجلها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وانها على استعداد لأن تمضي في الاعلان عن تلك المبادئ ودعمها حتى يحين الوقت الذي يمكن أن تطبق فيه على نطاق عالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت الجمعية الى

المتكلم الأخير من المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت ، وستنتقل الجمعية الآن الى البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 .

A/37/PV.121

41

ولقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرتين ٧ و ١٥ من المنطوق . وحيث اني لا أسمع اعتراضا من أحد ، فأني سأعتبر أنه ليس هناك اعتراض على هذا الاجراء . وسأطرح الفقرة ٧ للتصويت أولا . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل كانت نتيجته كما يلي :

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، ساحل العاج ، جامايكا ، كينيا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، سيراليون ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بنغلاديش ، ماليزيا ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ، تركيا .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، لكسمبرغ ، ملاوى ، المغرب ، هولندا ، النيجر ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، ساموا ، اسبانيا ، السودان ، السويد ، المملكة المتحدة ، لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة ، اوروغواى .

اعتمدت الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار A/37/L.63 بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل

٥ أصوات مع امتناع ٢٧ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الجمعية الآن على

الفقرة ١٥ من المنطوق .

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل كانت نتيجته كما يلي :

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الارجنتين ، استراليا ،

جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية -

الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

اليمن الديمقراطية ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غيانا ، هايتي ،

هنغاريا ، الهند ، ساحل العاج ، جامايكا ، كينيا ،

لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، مالي ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سرى لانكا ، سورينام ،
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، تونس ، اوغندا ،
اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا
العليا ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ،
زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : بنغلاديش ، اندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، البرتغال ،
المملكة العربية السعودية ، تركيا ، الولايات المتحدة .

المتنعون : النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،
فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ،
ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، الاردن ، لكسمبرغ ،
ملاوى ، المغرب ، هولندا ، النرويج ، الفلبين ،
اسبانيا ، السودان ، السويد ، تايلند ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اوروغواي .

اعتمدت الفقرة ١٥ من مندوب مشروع القرار A/37/L.63 بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل

٨ أصوات مع امتناع ٢٥ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الآن على

مشروع القرار في مجموعه .

طلب اجراء تصويت مسجل

اجرى تصويت مسجل كانت نتيجته كما يلي :

A/37/PV.121

44

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، كينيا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : بنغلاديش ، ماليزيا ، باكستان ، الصومال ، تركيا .
الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 غواتيمالا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، اسرائيل ، ايطاليا ،
 اليابان ، الاردن ، لكسمبرغ ، ملديف ، المغرب ، هولندا ،
 النرويج ، المملكة العربية السعودية ، تونس ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار A/37/L.63 في مجموعه بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٥ مع

امتناع ٢٠ عن التصويت (القرار ٣٧/٢٥٣) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

السير جون تومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

امتنعت حكومتي عن التصويت على القرار الذي اعتمد للتو . ونود على أية حال أن
 نتسجل أن هناك عناصر معينة في القرار تحظى بتأييدنا . ونؤيد على وجه الخصوص
 الفقرة ١٦ من المنطوق . ونفعل ذلك انطلاقا من تأييدنا الراسخ للأمين العام . ونرحب
 بشدة باعتماد الأمين العام أن يعزز اشتراكه الشخصي في اطار بعثة المساعي الحميدة
 التي يقوم بها وأن يبذل كل جهد لكي يعطي قوة دفع جديدة لعملية التفاوض . واننا
 نعتبر هذه النية من جانبه التي أعرب عنها في تقريره ، في ضوء التقييم الذي بدأه
 سلفه ، نية تستحق التأييد الحار من المجتمع الدولي .

* بعد ذلك أبلغ وفدا انتيخوا وبربودا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ،

الأمانة العامة أنهما كانا ينيوان التصويت مؤيدين .

(السيرجون تومسون ،
المملكة المتحدة)

وعلى أية حال ، فان لدينا عددا من التحفظات حول القرار . على سبيل المثال في الفقرة الثانية من المنطوق ، كنا نود أن نرى أحكام معاهدات وترتيبات عام ١٩٦٠ (تنعكس بصورة أدق في القرار . وكذلك بالنسبة للفقرة الرابعة من المنطوق ، فان موقفنا يتفق مع النقطة السابعة من الاتفاقية العالية المستوى المعقودة في ايار/مايو ١٩٧٩ بين الطائفتين . كما تعتبر أيضا الفقرة الخامسة عشر من المنطوق غير ملائمة .

السيد كارل فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال المناقشة العامة لمسألة قبرص ، أكد وفد النمسا على تأييد بلاده لسيادة جمهورية قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها . لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار A/37/L.63 ، وذلك على الرغم من وجود بعض التحفظات المتعلقة بصياغة فقرات بعينها . ومازلنا نؤمن ايماننا راسخا بأن أفضل وسيلة لاعادة التكامل الاقليمي لجمهورية قبرص هي استمرار الجهود الدبلوماسية المتأنية ، وخاصة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومساعدوه الكفاء في اطار المحادثات بين الطائفتين وعلى أساس ورقة التقييم .

ولدى وفد النمسا بعض التحفظات الجادة بشأن الفقرة الخامسة عشر من المنطوق المتعلقة بعمل مجلس الأمن ، ومن ثم فقد امتنعنا عن التصويت على هذه الفقرة .

السيد لوجيل (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار المقدم في اطار اليند ٣٧ من جدول الأعمال . ان صياغة هذا النص ، على كل حال تشبه بعض التحفظات من قبل وفد بلادى ، أود أن أعرب عنها هنا ؛ ان وفد بلادى يتساءل عما اذا كانت الاشارة الى عقد مؤتمر دولي عن قبرص الواردة بالفقرة الخامسة من الديباجة ، هي اشارة مناسبة أو موفقه ، في الوقت الذي أظن فيه الأمين العام لتوه عن تجديد اسهامه الشخصي في البحث عن حل ، وطالقا بذلك الأمل في تطوير المباحثات ما بين الطائفتين ، تلك المباحثات التي تؤيدها فرنسا تماما .

ان صياغة الفقرتين السابعة والثامنة من المنطوق تبدو غامضة بالنسبة لوفد فرنسا . واذا كان من المشروع لفرنسا ان تدين في كافة الظروف التدخل الأجنبي واحتلال أراضي دولة ذات سيادة ، فان ذلك فيما يخص قبرص يجب الا يكون مدعاة لبطء الجهود الرامية الى ايجاد حل يكون مقبولا من كلا الطرفين ، ومتمشيا مع مبادئ الاستقلال والسيادة والوحدة الاقليمية لجمهورية قبرص .

ان انهاء الحالة الراهنة لا ينبغي ان ينظر اليه على أنه الشرط الوحيد للتسوية .
كذلك فان استخدام الجمعية العامة في نص القرار الذي اعتمد الآن لمصطلحات
وتعابير هي أنسب لمجلس الامن منها للجمعية او هي مثار للخلط بين الاختصاصين هو أمر
مشكوك في صحته . وعلى وجه التخصيص اقول فيما يتعلق بمنطوق الفقرة الخامسة عشرة انه
على الرغم من اقتناع بلادى بضرورة ضمان تطبيق قرارات مجلس الامن ، فانها تشعر بأن ذلك
يرجع الى مجلس الامن نفسه ، الذي له هو ان يقرر التدابير التي يلزم اتخاذها طبقاً
لاحكام الميثاق لضمان هذا التطبيق .

السيد مارينسكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يقدم وفد

رومانيا خالص العزاء الى زملائنا ورفاقنا بالبعثة الدائمة لمنغوليا ، الذين فاجأهم الموت
غير المتوقع والمبكر للممثل الدائم لهذه الدولة السفير ناركهو .

لقد صوت الوفد الروماني تأييداً لمشروع القرار الذي قدمته عدة بلدان غير منحازة ،
وكذلك تأييداً لفقرتي هذا المشروع اللتين طرحتا على التصويت بصورة منفصلة ، وذلك
اعتقاداً منا ان مشروع القرار برمه يعكس ، بصفة عامة ، موقف رومانيا المبدئي بشأن مسألة
قبرص .

وهذا الموقف الذي تشرفت بتقديمه أمام الجمعية العامة صباح أمس ، ينطلق من
ضرورة ايجاد حل للمسألة القبرصية بالوسائل السياسية وعن طريق المفاوضات وذلك على اساس
احترام استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدةها وطابع عدم الانحياز
الذي تتصف به ، وكذلك ضرورة ضمان التعايش السلمي للطائفتين ، هذا بالإضافة الى دعمنا
لجهود الأمين العام التي تهدف الى تعزيز المفاوضات بين الطائفتين بمشاركة أكثر فعالية
من قبل الأمم المتحدة بغية التوصل الى حل مناسب مقبول من الطرفين يحقق مصالح الشعب
القبرصي ويخدم قضية التعاون والسلام .

ويود وفد رومانيا في الوقت نفسه ، أن يبرز ان طلب انسحاب القوات المسلحة
الوارد في القرار هو طلب نعني به انسحاب جميع القوات المسلحة الأجنبية من أراضي قبرص
وذلك طبقاً للقرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة .

وفي تقديري أنه ليس فقط من الممكن ، بل أنه من مصلحة كل من تركيا واليونان ، وكذلك بلدان الهلجان الأخرى وقيل كل شيء من مصلحة شعب قبرص ان يتم التوصل الى حل سياسي لمشكلة قبرص ، وذلك هدف سيساعد القرار الذي اتخذناه لتونا على تحقيقه .

السيد شاهانكري (الاردن) : يود وفد بلادى أن يفسر امتناعه عن التصويت على القرار المطروح ، ويود أن يؤكد في البداية تأييده لاجاد تسوية سلمية عادلة مقبولة من طائفتي الجزيرة ترضي تطلعاتهما وآمالهما وتحافظ على استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها .

اننا نرى أن أفضل الوسائل لاجاد مثل هذا الحل يكمن في استئناف المحادثات بين الطائفتين على قدم المساواة وعلى أساس اتفائيتي عام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وبأشراف الأمين العام .

ان وفدى لا يزال ينظر الى هاتين الاتفائيتين باعتبارهما تشكلان أساسا واطارا صالحا لمعالجة المشكلة من كافة جوانبها . ولذلك لا بد لنا هنا من التنويه بدور الأمين العام الذى هو دور أساسى وهام ، ولدينا ثقة كاملة في مقدرة الأمين العام وعزمه على دفع عجلة المفاوضات بهدف ايصالها الى نتيجة بناءة .

ويسعدنا ان نلاحظ عزم الأمين العام على تقوية اشتراكه الشخصى في هذه المحادثات وتخصيه على بذل كل جهد ممكن لمد عملية التفاوض بزخم جديد .

اننا نعتقد بضرورة تفادى اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يمس نتائج هذه المباحثات ومن ثم نعتقد بوجود دعم جهود الأمين العام واعطائه المزيد من الوقت لاجاد صيغة توفيقية تكون مقبولة لدى الطرفين .

لذلك امتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/37/L.63.

السيد خليل (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب
عن تعازي وفد بلادي الخالصة لوفد منغوليا بمناسبة وفاة ممثل منغوليا الدائم لدى
الأمم المتحدة .

لقد كان وفد مصر يود أن يرى صياغة القرار الذي أعتمدتوا ، وقد تمت
بعبارة أكثر توفيقا . وينصب اهتمامنا الأساسي على انه يتعين علينا تشجيع عملية
التفاوض بين الطائفتين القبرصيتين . ونحن اذ صوتنا لصالح مشروع القرار في مجموعه ،
فانما دفعنا الى ذلك ، ان النظرة الشاملة له ، تبين ان هدفه الأساسي ، وجوانبه
الاجابية لاتزال تؤيد البحث عن تسوية سلمية عن طريق التفاوض بين الطائفتين
القبرصيتين ، على أساس المبادئ التوجيهية المتفق عليها على أعلى مستويات التمثيل
بين الطائفتين ، والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ولا يسعنا الا
أن نكرر أملنا المستمر في أن تسود الرغبة في تحقيق سلم عادل ، ومن ثم ، دائم .
اننا لعلنا ثقة من أن الاشتراك الشخصي للأمين العام ومعرضته الوثيقة بالقضايا المعقدة
التي أثرت سوف يعززان عملية السلم ويدعمانها .

وفي هذا المنعطف ، ننضم الى الوفود الأخرى في مناشدة جميع الأطراف
المعنية بحماسة أن تبذل كل ما في وسعها في مواجهة العقبات ، السببية
لا ينبغي أن نقلل من شأنها ، لمساعدة المحادثات الحساسة في تحقيق أهدافها
المتفق عليها بنجاح .

السيد عماري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان تونس
انما تسترشد دوما في علاقاتها ببلدان العالم الأخرى بالمبادئ المكرسة في ميثاق
الأمم المتحدة . ويظهر التزامنا الاجماعي بتلك المبادئ ، واضحا جليا في هذا
المحفل ، عندما نبحت اليوم مسألة قبرص .

ان بلدي الذي تربطه مصالح ودية مشتركة وعلاقات سلمية مع الأطراف المعنية
في هذا النزاع الذي لاتزال قبرص تمناني منه ، لا يسعه الا أن يشعر بمشاعر القلق

العميق بل والانزعاج عندما يلاحظ ان سنوات طويلة قد انقضت دون أن تنجح الطائفتان القبرصيتان في تسوية نزاعهما . فرغما عن الجهود التي لا تتوقف للأمين العام وممثله الشخصي ، لم تتمكن الطائفتان من التغلب على الصعوبات التي تعترض طريقهما نحو تحقيق السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي وعدم الانحياز الفعال . اننا نعرب عن أملنا في انه بفضل الجهود المتجددة للأمين العام ، سوف تظهر الطائفتان القبرصيتان ، وفيهما من الأطراف الأخرى المعنية ، الآن أكثر من أي وقت مضى ، حسن النية والرغبة الصادقة في اجراء محادثات بين الطائفتين ، ترمي الى تحقيق حل عادل ودائم ، من شأنه أن يسمح - في النهاية - لشعب قبرص الممزق بأن يعرف السلم والرفاهية ، وأن ينعم مرة أخرى بالاستقلال والسيادة دون تدخل خارجي أي كان مصدره .

واليوم ، اذا كانت بلادى تناشد بالحاح الطائفتين القبرصيتين ، وبصورة خاصة الأطراف الأخرى المعنية ، أن تطوى صفحة الماضي القريب الذي سادت فيه الكراهية والبغضاء فوق كل الاعتبارات التي ينبغي أن يسترشد بها كل عضوا في هذه المنظمة ، فذلك لان للطرفين المعنيين مصالح حيوية ينبغي تأمينها . وتقدر بلادى الفرضيات التي قدمتها الأطراف المعنية حق قدرها . وعلاوة على ذلك ، فاننا نلاحظ ان القرار الذي أعتمدتوا انما يشكل محاولة تستحق الشناء لايجاد حل لمشكلة قبرص ، لكنه يتضمن فقرات كان من الممكن تحسين صياغتها للتوصل الى نص أكثر توازنا . ولذلك ، امتنعت تونس عن التصويت على مشروع القرار مع تأييدنا رغم ذلك

للفقرتين ٧ و ١٥ .

السيد عبد الله (السودان) : لعلمي لست في حاجة الى تأكيد اهتمام بلادى البالغ بالمشكلة القبرصية ، لا بسبب العلاقات الطيبة التي تربطنا بطرفي النزاع ، وحرصنا على سيادة الأمن والاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية فحسب ، بل لان

بقاء القضية دون تسوية شاملة ودائمة يترك آثارا سلبية على سلم تلك المنطقة التي لا تقع
بلادى بمنأى عنها . ولذلك ، فقد تابع وفد بلادى بكل الاهتمام مداولات هـسسه
الدورة المستأنفة حول مسألة قبرص وتدخلات الوفود المختلفة في هذا الشأن .

لقد صوت وفد السودان لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 ،
انطلاقا من موقفه المبدئي المرتكز على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية وعبر الحوار
والمفاوضات بين أطراف النزاع . كذلك ، فان تصويتنا الايجابي على مشروع القرار
المشار اليه قد أملتة قناعتنا بان هناك عناصر ايجابية ومبدئية يحويها القرار ، تنزع نحو
ايجاد حل سلمي دائم وعادل للقضية القبرصية .

ان تأييدنا لمشروع القرار المقدم قد بني على أساس موقفنا المبدئي وتأييدنا
المنتظم لقرارات الأمم المتحدة السابقة لحل هذه القضية ، كما بني أيضا على وجود
عناصر ايجابية وهامة ، وعلى رأسها تأكيد القرار لضرورة السعي نحو ايجاد حل سلمي
وشامل لهذه القضية عن طريق التفاوض والحوار بين الطائفتين ، ولأن القرار يؤكد
المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها ميثاق الأمم المتحدة في تنظيم حقوق وواجبات
علاقات الدول فيما بينها . ولانه أيضا ، ونفق كل ذلك ، يؤيد الجهود التي
يعتزم السيد الأمين العام للأمم المتحدة الاضطلاع بها . الا أن وفد بلادى يرى أيضا
أن بعض فقرات مشروع القرار كفقرتي المنطوق ٧ و ١٥ قد صيغت بأسلوب لا يساعد على
التجاوب المطلوب من كلا الطرفين لحل المشكلة ، بل ان بعضها ربما يضع تعقيدات في
اتجاه هذا التجاوب ، ولا يساعد كثيرا على اعطاء قوة الدفع المناسبة التي نبتغيها
لحل هذه القضية الهامة . ويرى وفد بلادى ان الأسرة الدولية ينبغي أن تعمل على
اثناء نقاط التقارب ، والعمل ما أمكن ذلك ، لتقليل نقاط التباعد بين الجانبين .
ولا نعتقد ان عدم الأخذ في الحسبان بوجهة نظر أحد أطراف النزاع ، أمر يمكن أن
يساعد على بلوغ هذه الغاية .

ان وفد بلادى يتطلع بحرص أكيد الى المبادرة التي يعتمزم السيد الأمين العام للأمم المتحدة القيام بها ، اتصالا لجهوده المقدرة ازاء مسألة قبرص . ونسبي تقديرنا ان الحوار والتفاوض بين الطائفتين سوف تكفل له عناصر ايجابية والتقدم بفضل الاهتمام المعهود والمتصل من قبل سيادته ومن قبل هذا المحفل الدولى أيضا .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

اضطر وفد بلادى للامتناع عن التصويت على مشروع القرار ، لانه يحتوى على بضع فقرات ، نرى انها لن تسهم في ايجاد حل لمشكلة قبرص . ومع ذلك ، تقدر حكومة بلادى غاية التقدير التقرير الأخير للأمين العام الوارد فى الوثيقة A/37/805 و Corr.1 والذي يعرب فيه عن نيته في تعزيز تدخله الشخصي وبذل كل جهد ممكن لايجاد قوة دفع جديدة لعملية التفاوض .

ويحد وبلادى عظيم الأمل في اسراع خطى المحادثات بين الطائفتين تحت اشراف الأمين العام ، والتوصل الى تسوية سلمية مبكرة للمشكلة .

السيد آدن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا نود

أن نعرب عن خالص تعازينا لوفد منغوليا للوفاة المبكرة لسعادة سفير منغوليا لدى الأمم المتحدة .

لقد صوت وفد بلادى ضد مشروع القرار المتعلق بقبرص في مجموعه . ولم نشترك في التصويت المنفصل على الفقرتين ٧ و ١٥ . فليس بوسعنا في هذه المرحلة أن نتمشى مع بعض محتويات القرار ، التي تجعله بيد وغير متوازن بعض الشيء . ونشعر أيضا أنه كان ينبغي اتاحة مزيد من الوقت لجهود الأمين العام والمحادثات بين الطائفتين حتى تؤتي ثمارها .

ونأمل مخلصين أن تسود الحكمة في تناول هذه القضية المعقدة ، وأن يتم التوصل الى حل عادل ودائم لها . وغني عن القول ان الصومال تؤيد استقلال ووحدة وسلامة أراضي جمهورية قبرص التي تربطنا بها علاقات ودية للغاية .

السيد بوروين (الجماهيرية العربية الليبية) : سيدى الرئيس،

ان تصويت الجماهيرية العربية الليبية بالايجاب على مشروع القرار ، هو وليد الرغبة في مساعدة الطرفين للوصول الى حل عادل للقضية . ان تأييدنا للقرار ليس معناه انحيازنا لطائفة دون أخرى ، بل ان رغبة وفد بلادى هي التأكيد والحرص على مصلحة قبرص بصفة عامة ، وعلى مصلحة الطائفتين .

كما ان الجماهيرية تأمل في التعجيل بالمفاوضات بين الطائفتين تحت اشراف الأمم المتحدة ، قصد التوصل الى حل عادل ومشرف للطائفتين يضمن مصلحة كل منهما ، ويضمن وحدة واستقلال قبرص وحيادها .

السيد ارد ينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد

صوت وفد منغوليا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/L.63 . ونعتقد أن

القرار الذي اعتمده ناه توا يستجيب لمصالح شعب قبرص ، ويؤدى الى حل عادل لهذه المشكلة على اساس مبادئ السيادة والاستقلال وسلامة الأراضي والوحدة لهذه الدولة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم شكرى الخالص لكل الوفود التي أعربت بالأمس واليوم ، سواء في بياناتها أو بأشخاصها ، عن تعازيها العميقة بسبب الوفاة المبكرة للسفير ناركهو الممثل الدائم لجمهورية منغوليا الشعبية لدى الأمم المتحدة . ولن أقصر في نقل هذه التعازى الى حكومتنا ، وإلى أسرة الفقيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبهذا تكون الجمعية قد

اختتمت نظرها للبند ٣٧ من جدول الاعمال .

تعليق الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان اشكر جميع الممثلين

على تعاونهم في اعمال هذه الدورة المستانفة وان اشكر كذلك اعضاء الأمانة العامة . بموجب مقرر الجمعية العامة ٣٧ / ٤٥٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، يظل البندان ٣٨ و ١٤١ مدرجين على جدول اعمال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة التي اعلن الان تعليقها .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٥٥